# منظمات المجتمع المدني.. تحت المجهر !!

# تنافسٌ محمومٌ على التمويل وخلافات حول القضايا المالية

**تحقيق/ محمد عبدالله السيد - الحلقة الثالثة والأخيرة**

□ وفقا للاحصائيات هناك ٤٣٠٠ منظمة وجمعية ومؤسسة تطلق على نفسها منظمات المجتمع المدني، ووفقا للدراسات أيضا لاينشط في المجال التنموي من هذا العدد سوى ثمان مائة منظمة أهلية!.

□ وبلغة الأرقام هناك ٤٤ منظمة دولية تعمل في بلادنا إلا أنه لاتتوفر أرقام حقيقية حول مساهمتها في دعم المشاريع والبرامج المختلفة ، لكي تظل الاحصائيات المتاحة والمتوفرة تشير إلى حصول منظمات المجتمع المدني في بلادنا إلى نحو ٤ مليارات ريال عام ٢٠٠٣م فقط تمثل مساعدات وتمويل من المنظمات الدولية العاملة في اليمن.

□ وهنا جاز لنا أن نتساءل:

- ماهي طبيعة العلاقة التي تربط منظمات المجتمع المدني بعضها ببعض؟
- ثم أين يذهب ذلك الدعم الذي تحصل عليه تلك المنظمات؟
- وأخيرا .. أين نجد الجهات المعنية من كل ما يجري؟

تساؤلات نطرحها في حلقتنا هذه ضمن ثلاث حلقات تناولت مؤسسات المجتمع المدني من الداخل.

## تنافس وصراع!

● ياترى ماهي طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني؟

تساؤل بحثنا طويلا عن اجابة له لنسمع في الأخير إجابات تتفق في معظمها ، حيث يشير باحثون إلى تعدد وتباين نوع ونمط العلاقة التي تسود بين منظمات المجتمع بين الحين والآخر ، فهي تتسم بالتعاون والتنسيق تارة وبالصراع والتنافس تارة أخرى.

وتتسم العلاقات فيما بين اغلبها بالموسمية وباختلاف اشكال وآليات التنسيق بين الجمعيات الرعائية عنها بين الاحزاب والتنظيمات السياسية.

إلا أن التنافس يمثل المظهر الأكثر شيوعا في العلاقات المتبادلة بينها والذي يتحول في بعض الحالات إلى صراع.. ويظهر هذا النوع من العلاقة بشكل أكبر بين الجمعيات التي تنشط في حيز مكاني واحد، أو التي تعمل في إطار جماعة ذات مصالح مشتركة.

فيما يتخذ التعاون بين منظمات المجتمع المدني اشكالا متعددة أهمها المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل إلا أن إحدى المسوحات التي نفذت عام ١٩٩٨م وشملت (٢٤٠) جمعية كشفت أن نسبة المنظمات التي تمارس شكلا من أشكال التعاون تصل إلى حوالي ٣٩,٦٪ ، وهذا يعني أن هناك ٦٤,٤٪ من المنظمات ليس لها أية علاقة مع غيرها من منظمات المجتمع المدني.

ومن أشكال التعاون الأخرى التي تجمع بين منظمات المجتمع المدني في بلادنا استخدام بعض المنظمات لمقرات منظمات أخرى في بعض المناسبات وتنسيق المواقف إزاء بعض القضايا والتطورات المحلية ، وأخيرا تبادل المعلومات حول مصادر التمويل الأجنبي..!

غير أن الكثير من الدراسات تشير إلى أنه على الرغم من تعدد أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدني إلا أن هذا التعاون يعتبر بشكل عام مؤقتا ومحدود النطاق بالنظر إلى حجم وعدد منظمات المجتمع المدني ، حيث يؤدي ذلك إلى اتسام نشاطها بالتكرار والتداخلات والنمطية.

## وهمية!

● وتتفق رؤية المركز العام للدراسات والبحوث والاصدار مع الرؤية السابقة لطبيعة علاقات المجتمع المدني ببعضه البعض حيث يغلب على هذه العلاقة طابع الانسجام وأحيانا التطابق في الخطاب النظري غير أنه لايوجد تحول باتجاه تكريس علاقات مؤسسية ببرامج عمل مشتركة لهذه المنظمات.

(المركز) وإن كان يعترف بوجود نوع من التعاون والتنسيق بين عدد من منظمات المجتمع المدني، إلا أنه يرى أن ذلك لاينفي أيضا وجود علاقات تنافس وصراع بين منظمات المجتمع المدني، حيث يشير إلى أن مقاطعة الجمعية الوطنية لنشر الثقافة والمعرفة مؤتمر الطفولة الذي انعقد بصنعاء ٢٠٠١م يعد أحد الأمثلة على هذا الصراع.

فقد قالت الجمعية في بيانها (أن اعضاء مكتبات الأطفال العامة التي ترعاها يقاطعون المؤتمر بسبب وجود ٧٣ منظمة وجمعية تنشط في إطار هيئة التنسيق للمنظمات غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل ليس لها مشروع واحد ملموس ووصف البيان هذه الجمعيات بأنها وهمية.

ويشير تقرير المركز إلى أن الانقسامات التي شهدتها بعض منظمات المجتمع المدني خلال السنوات الماضية يرجع معظمها إلى خلافات بين اعضاء هيئاتها الادارية حول القضايا المالية.

المنظمات الدولية

● يرجع تواجد المنظمات غير الحكومية الدولية في بلادنا إلى سبعينيات القرن الماضي، مع أن توسع نشاطها لم يبرز إلا في منتصف التسعينيات ووصل عددها إلى ٣٤ منظمة عام ٢٠٠٠م وارتفع إلى ٤٤ منظمة عام ٢٠٠٣م.

وقد تركزت انشطة تلك المنظمات خلال الفترة السابقة على قطاعات التعليم والبيئة والصحة بنسبة ٦٧٪ ، ١٢٪ ، ١٠٪ على التوالي.

وتمثل المنظمات غير الحكومية الدولية أحد مصادر التمويل التي تعتمد عليها منظمات المجتمع المدني المحلية وكذلك في تعزيز قدراتها وامكانياتها البشرية والمادية.

ومع ذلك تشير الكثير من الدراسات إلى أن اغلب انشطة المنظمات الدولية لاتزال مقصورة على المدن وعدد محدود من المديريات الريفية ، وهو ما يتعارض مع التوزيع الجغرافي لظاهرة الفقر.

كما لاتتوفر أرقام حقيقية عن مساهمتها في دعم المشاريع والبرامج المختلفة ، ولا عن موازنتها السنوية ، ونسبة الانجاز الفعلية في خطط عملها وأهدافها المحددة!!

## ٤ مليارات ريال مساعدات خارجية لمنظمات المجتمع المدني.. والسؤال (أين راحت)؟!

## إلى وزارة لتخطيط!

● بدورها اخضعت الحكومة اليمنية التعامل بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والأجنبية لإشرافها ورقابتها أو لما تسميه بـ(تنسيق حكومي) حيث تم انشاء ادارة عامة في وزارة التخطيط تسمى الادارة العامة لشؤون المنظمات غير الحكومية الأجنبية لتختص بشؤون المنظمات الأجنبية ، ولتمثل القناة التي يجب أن يمر عبرها أي شكل من أشكال التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية الأجنبية.

وباتجاه تعزيز رقابة واشراف الحكومة على هذه العلاقة ، نصت المادة (٢٤/أ) من قانون الجمعيات المؤسسات الأهلية الجديدة على أنه: (يجوز لأي جمعية أو مؤسسة أهلية بعلم الوزارة أن تحصل على أموال من الخارج سواء كان من أي شخص أجنبي أو جهة أجنبية أو من يمثلها في الداخل) وتنص الفقرة (ب) من المادة نفسها على أنه: (يجوز لأي جمعية أو مؤسسة أهلية بعلم الوزارة أن تقوم بتنفيذ أي نشاط بناء على طلب أو تكليف من جهة أجنبية).

إلا أنه رغم اختصاص تلك الإدارة ، إلا أن ذلك لم يمنع من اتصال بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية بمنظمات غير حكومية أجنبية مباشرة نتيجة غياب نص قانوني - قبل صدور القانون الجديد- ينظم عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية في البلاد وعلاقتها بالمنظمات غير الحكومية اليمنية، فضلا عن أن الادارة العامة للمنظمات الأجنبية بوزارة التخطيط استندت خلال الفترة الماضية في ممارسة عملها على اجتهادات الموظفين فيها بسبب افتقارها إلى لائحة تنظم عملها.

■ علي صالح عبدالله

## إلى الشؤون الاجتماعية!

● كثيرة هي علامات الاستفهام والتساؤلات التي لاتزال تحتاج إلى اجابة عليها ، وحرصا منا على اكتمال حلقات التحقيق ، كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إحدى الحلقات الهامة كونها الجهة المشرفة على أعمال منظمات المجتمع المدني و(الترمومتر) الذي يقيس مستوى نشاطها إيجابا وسلبا.

بحسب احصائيات الوزارة يبلغ عدد المنظمات والجمعيات الأهلية المسجلة والمرخص لها من قبل الوزارة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٣م نحو (٤٣٠٠) منظمة ، تكاد تكون جميعها تحصل على دعم أو مساعدات سواء من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية مباشرة أو عن طريق مساعدات من قبل المنظمات الخارجية والجهات التمويلية الأخرى.

لكن عندما تفتش عن مساهمة هذه المنظمات والجمعيات في المجال التنموي ، فإنك تصاب بالحيرة والإندهاش!.

الصورة تتكشف أكثر من خلال الاخ/علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الذي بدا أكثر تفاعلا واهتماما ليقول لنا:

- مساهمة منظمات المجتمع المدني في المجال التنموي ضعيفة ومتدنية فمن بين حوالي ٤٣٠٠ منظمة وجمعية هناك ما يقارب من ٨٠٠ منظمة أهلية تساهم ولو بشكل محدد في الجانب التنموي، في وقت كان يفترض أن تكون المساهمة أكبر.

فإذا ما تم اجراء مسح شامل لهذه المنظمات فإن الصورة سوف تتضح أكثر ، حيث بإمكان ذلك أن يعطينا مؤشراً حقيقياً لحجم هذه المنظمات ونشاطاتها بالإضافة إلى امكانية معرفة حجم المساعدات المالية التي تحصل عليها منظمات المجتمع المدني، والتي نحن على ثقة تامة بأنها كبيرة.

لذا فإن وزارة الشؤون الاجتماعية ستعكف خلال الفترة القادمة على اتخاذ العديد من الخطوات والاجراءات التي من شأنها تصحيح أوضاع منظمات المجتمع المدني ، بما فيها تحديد الجمعيات والمنظمات التي انتهت شرعيتها والتي وصل عددها إلى نحو ١٤٨٨ جمعية ومنظمة أهلية، ومن ثم الرفع بها إلى القضاء لحلها واتخاذ الاجراءات القانونية بشأنها وذلك بعد أن اعطت الوزارة هذه الجمعيات فترة ثمانية أشهر لترتيب وتصحيح أوضاعها وذلك عن طريق نشر اعلانات متكررة لها بمختلف وسائل الاعلام.

ويضيف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن الوزير عبدالكريم الارحبي وجه بتمديد فترة إضافية أخرى، وهو ما دفع البعض من الجمعيات إلى الاستفادة من هذه الفرصة فصححت اوضاعها فيما ظل العديد من الجمعيات الأخرى دون تصحيح ولاتحمل أي تراخيص مزاولة عمل من قبل الوزارة.

لذا يجب على الجهات التي تتعامل معها أن تكون حريصة لحماية نفسها، لأن القانون لايحمي الغافلين عن حماية مواردهم وإمكاناتهم ومؤسساتهم.

## ثلاثة أنواع!

● نستطيع القول بأنه على الرغم من العدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني إلا أن الفاعل منها لايزال محدودا ومتواضعا ولعل ذلك هو مادفع المعنيين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى تقسيم هذه المنظمات إلى ثلاثة أنواع ، يقول الاخ علي صالح عبدالله وكيل الوزارة:

- بالنسبة للمنظمات والجمعيات الأهلية التي تتلقى مساعدات خارجية أو تتحصل على دعم لتنفيذ مشاريع لها في البلاد فإنها تنقسم إلى ثلاثة أنواع ، النوع الأول يتمثل في الجمعيات والمؤسسات التي تخبر الوزارة وتطلعها عن أي مساعدات تحصل عليها وذلك التزاما بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يلزم هذه المنظمات بإبلاغ الوزارة ، عن أي مساعدات.

النوع الثاني من المنظمات هو النوع الذي تقوم الوزارة بدعم انشطته من خلال الاتصال بالجهات الخارجية التمويلية لمساعدة ودعم هذه الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

فيما يتمثل النوع الثالث من المنظمات بـ(الجمعيات والمؤسسات المتمردة) كما يحلو للمعنيين في الوزارة أن يطلقوا عليها، حيث يصف الاخ الوكيل هذه المنظمات بأنها متمردة على النظام والقانون ، وذلك بسبب تواصلها وتعاملها بشكل مباشر مع السفارات والمنظمات الخارجية والجهات التمويلية الأخرى دون الرجوع إلى الوزارة ، دون أن تكشف أو تعلن عن المساعدات التي تحصل عليها من تلك الجهات الخارجية، على الرغم من أن تلك المساعدات تعد من حصة اليمن التي تقدمها الدول والمنظمات الأهلية الدولية ليستفيد منها الوطن في مجالات التنمية.

واجدها هنا فرصة لتكرار مناشدتي لهذه المنظمات الأهلية للالتزام بالقانون وعدم الاستغفال و فنحن نتعامل مع هؤلاء بطريقة (النفس الطويل) ، ولا نفضل اتخاذ اجراءات تعسفية ضد أي منظمة أو جمعية.

لذا فإننا ندعو لآخر مرة هذه الجمعيات إلى الإعلان بشفافية ووضوح عن المساعدات التي تحصل عليها من منظمات خارجية إذا كانت نيتها صادقة في خدمة الوطن ، خصوصا وقد كشف آخر مسح قامت به الوزارة أواخر ٢٠٠٢م ، وصول التقديرات الاجمالية للمساعدات الخارجية للمنظمات التي تم مسحها عام ٢٠٠١م إلى أربعة مليارات ريال ، في حين أن هناك جمعيات ومنظمات لم يتم مسحها ، مما يعني أن المساعدات والمساهمات المادية والعينية الخارجية التي تحصل عليها المنظمات المحلية أكبر بكثير من هذه الأرقام.

ولهذا نحن ندعو هذه المنظمات أن تكون شجاعة وصادقة مع نفسها والمجتمع والحكومة وأيضا مع الجهات الداعمة وتعلن عن حجم هذه المساعدات والمشاريع ، وذلك حتى لاتعرض نفسها للضبط والاجراءات القانونية ، والوزارة على استعداد لتقديم المساعدات القانونية والفنية لعمل هذه المنظمات من أجل تحقيق الهدف المرجو بصورة منظمة وقانونية.

كما أن الجمعيات التي تحصل على تراخيص عمل من وزارات ومؤسسات أخرى غير وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، فإنها بحسب اللائحة التنفيذية ونماذجها وملاحقها التي أقرها مجلس الوزراء في ابريل ٢٠٠٤م تعتبر منظمات غير قانونية، وما تحصل عليه من مساعدات بعد خارج إطار القانون ، وبالتالي فإن هذه الأعمال والنشاطات التي يقومون بها تعتبر قضايا جنائية يعاقب عليها القانون.

## تقارير..

● من المبكر الحكم على مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في اليمن لحداثة نشأتها وتواضع قدراتها فضلا عن وجود عوائق ذاتية تتعلق بكل منظمة على حد سواء من حيث التجربة أو توافر الرؤية الوضوح الكاملين لطبيعة الاهتمام وموضوعاته ، وهو ما دفع بالكثير من الدراسات والأبحاث إلى وصف هذه المنظمات بأنها ليست إلا (نسخة واحدة) رغم تعددها وأبرز هذه الدراسات تقارير صادرة عن المركز العام للدراسات والبحوث.

● فعلى صعيد المؤسسات المدنية ذات الطابع السياسي والتي يندرج نشاطها في إطار التعددية الحزبية ، يلاحظ تماثل برامجها السياسية وتوافقها في المبادئ العامة والمحددات القيمية ويحصل التطابق إزاء القضايا الرئيسية كالبناء المؤسسي للدولة وإعلاء سيادة القانون وواجبات وحقوق المواطنة.

● وعلى صعيد المنظمات الأهلية الناشطة ضمن مؤسسات المجتمع المدني لاسيما المنظمات ذات الدور الرعائي بشقيه المهني والإبداعي والنوعي ، فإن العديد من التقارير تشير إلى عدم انتظامها وفقا لقواعد مؤسسية واضحة ، حيث معظم هذه المنظمات تدار بتصورات فردية.

● فيما تنظر هذه التقارير إلى العدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني بأنه يعبر عن استجابة المجتمع للتحولات التي اقترنت بقيام الوحدة وهو الافراز الطبيعي الذي يحدث أثناء انتقال المجتمعات من الشمولية إلى الديمقراطية ، إلا أنها - أي التقارير - لا تستبعد أن يكون التمويل الخارجي سببا إضافيا وراء تأسيس البعض لمنظمات المجتمع المدني في بلادنا!!

● ويبقى التنافس الحزبي على المنظمات المهنية والإبداعية والنوعية أحد المؤثرات الهامة التي تحد من قدرة هذه المنظمات على تقديم نماذج عمل ذات قبول شعبي واسع ولعل ذلك هو مادفع الاحزاب اليمنية إلى التوقيع عام ٢٠٠٠م على وثيقة اتفاق تلتزم بموجبها بعدم التدخل في شؤون المنظمات والنقابات المدنية .. وما تزال تلك الوثيقة محكا لاختبار مصداقية الأطراف الموقعة عليها.

## ١٤٨٨ منظمة وجمعية ينتظرها القضاء وأخرى ترفض الإعلان عن مساعداتها

● عموما .. على الرغم من السلبيات والعشوائية التي ترافق وتخيم على نشاط هذه المنظمات ، إلا أن كل المؤشرات تنبئ بوجود وامكانات حقيقية لتطوير أداء منظمات المجتمع المدني.

## المنظمات المدنية في عيون الجهات الرسمية

● وجود خلافات مستمرة بين اعضاء الهيئات الادارية وبين القيادات والعاملين وبين العاملين أنفسهم اضافة إلى ضعف العلاقة مع الفئات المستفيدة.

● يعود توقف نشاط العديد من الجمعيات إلى تفاقم الخلافات داخلها.

● عدم ثبات العمل الأهلي وفق قواعد إدارية محددة وقصور الخبرة والممارسة في حل الخلافات.

● محدودية ممارسة الديمقراطية داخل المنظمات أنفسها.

● تركز النشاط في المدن وفي المجالات التقليدية وتكرار العمل في ذات الإطار المكاني.

● التسابق على التمويل الأجنبي مما يصبغ عليها طابع الانتفاع الشخصي.

كيف ترى المنظمات المدنية نفسها؟

● قصور التشريعات والقوانين المنظمة لنشاط المجتمع المدني رغم تجديد وتطوير غالبيتها.

● تسييس منظمات المجتمع المدني مما يفقدها استقلالها ويؤثر في عملها وعلاقاتها مع المجتمع ويغرس في بنيتها صراعات ترتبط بخلفيات ايديولوجية وسياسية.

● ضعف الدعم الحكومي للمنظمات..

● ضعف الاعلام الداعم (للمجتمع المدني) من حيث التعريف به ونشاطاته وباهميته للأفراد وللمجتمع.

---

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

## شرف الكلمة

■ ،، «الكلمة» التي تستحق الاحترام .. هي تلك التي تحافظ على شرفها ، ولا تفرط فيه .. "وشرف الكلمة" مصداقيتها .. وبما أن "الكلمة" بنت "المتكلم" فهو وحده المسؤول عنها وعن "عفتها" يحميها بالصدق ، ويصونها بالموضوعية ، ويغذيها بالروح الوطنية..

■ ،، والكلمة - كأية فتاة - إما أن ترفع صاحبها إلى أعلى عليين ، أو تهوي به إلى اسفل سافلين ، وذلك يتوقف على حجم ما تملكه الكلمة من "شرف" ، والشرف لايأتي عن طريق الكبت والقمع والاضطهاد وإنما يأتي عن طريق الحرية ، والرشد والشعور بالمسؤولية.

■ ،، وفي بلادنا خرجت "الكلمة" من القمقم ، واصبحت حرة طليقة ،تسرح وتمرح ، وتتنفس الهواء الطلق ، ولكنها للأسف - بدأت تحس ان الهواء قد تحول إلى هواء ملوث ،يصيبها - أحيانا - بالاختناق والضمور وهذا التلوث ناجم عن تراكم جثث الكلمات والاجراءات التي كادت ان تفسد الجو ،وتسمم المناخ..!!

■ ،، ولكن يبقى الرهان - الآن - على «الصدق» فهو وحده القادر على ان يلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على «شرف الكلمة» وضمان احترام الناس لها ، وتجاوبهم معها .. فهل سنكسب الرهان؟؟

■ ،، يجب ان يكون «الصدق هو الماركة المسجلة ، والعلامة الفارقة لأحاديثنا وكتاباتنا بمختلف ألوانها وأشكالها ، وأجناسها ،، لأن الكلام بلا صدق مثل الطعام بلا ملح .. لا يؤكل ولا يستساغ!!

يقول المعري:

وما كانت «كلوم» السيف يوماً
لتبلغ مثل ما بلغ الكلام

ص . ب (٤٨٤١)
alkhmisy@hotmail.com

---

نوافذ

## إبحارفي عوالم المعرفة

عوض باقوير

■ ،، في أجواء الثورة المعلوماتية التي خرقت كل الحواجز، وفي ظل الإعلام المفتوح والخيارات المتعددة فان امام المرء سيل وكم كبير من المعلومات المفيدة والقيّمة التي تثري الفرد والمجتمع فالابحار في عوالم التقنية مثل شبكة المعلومات الدولية والقنوات الاخبارية وحتى الاذاعات الجادة تعطي فرصا غير مسبوقة لتشكيل وعي الانسان وجعله على اطلاع دائم بما يجري من احداث ليس فقط على المستوى السياسي والاقتصادي ولكن على صعيد العلم والمعرفة والطب والفنون والابتكارات في هذا العصر المليء بالمفيد والسيء فانه من الاهمية بمكان التفريق بين الغث والسمين واذا كانت الاذاعة في الماضي قد لعبت دورا حاسما في تثقيف الناس فان المرحلة الحالية تعد ملائمة للاستزادة، فالكتب والمراجع والوثائق موجودة على الشبكة العالمية وطالما ان الصيف قادم مع اجازة ابنائنا الطلبة فان الاستفادة من هذه الثورة المعلوماتية تعد رافدا هاما لتكوين الشخصية وجعلها قادرة على استيعاب كل جدية وهذا بدوره يفرض على الآباء توجيه ابنائهم نحو المفيد من هذه المعلومات بدلا من جعلهم يضيعون اوقاتهم في امور عبثية.

ان هذا العصر هو عصر المعلومات والذي يملك الكم الاكبر منها هو الذي يشق طريقه في الحياة بكل يسر واقتدار.

العالم مليء بالاشياء المفيدة بصرف النظر عن كم الموجود والمهم هو الانتقاء الصحيح ورسم الطريق الصحيح يبدأ بالبحث عن المعلومة وتطويرها واستخدامها لتظل ذهنية الانسان دائما تواقة للمعرفة في كل زمان ومكان.

فهذه دعوة للجميع وخاصة الطلبة والشباب للابحار في عوالم المعرفة التي لا تنتهي فالمستقبل هو للذين يملكون المهارات المسلحين بالمعلومة وكيفية استخدامها بشكل امثل.